

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميزتان: ١.

.٢

المميز ضده: الحق العام .

القرار المميز: قرار محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم  
٢٠١٣/٥٨٥ فصل ٢٠١٢/٣٠ المتضمن وضع المميزتين بالأشغال الشاقة المؤقتة  
مدة سنة وتسعة أشهر وعشرة أيام والرسوم .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١. أخطأت المحكمة لمحاكمتها بمتابعة الجاهي مما حرّمها من تقديم بيناتهما  
ودفعهما .

٢ و ٣. القرار غير معلل ومشوب بعيب القصور في التعليل ومخالفاً للقانون والأصول.

الطلب : قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني.

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

## القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت

للمتهمين :

- ١.
- ٢.
- ٣.
- ٤.

التهمة :-

١. جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات وبدلالة المادة ١/٣٠١ أ من ذات القانون بالنسبة إلى

٢. جناية التدخل بهتك العرض خلافاً لأحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ عقوبات وبدلالة المادة ١/٣٠١ أ من ذات القانون بالنسبة

٣. جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة ١٥٦ عقوبات بالنسبة

الوقائع :-

تتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة أنه وبناء على اتفاق

مسبق بين جميع المتهمين تمكنت المتهمة بتاريخ ٢٨/٦/٢٠١١ من استدرج المجني عليه إلى شقة المتهمة وبعد أن أدخلته إلى حمام غرفة نوم في الشقة حضر المتهمان ومعهما شخص ثالث لم يتوصل التحقيق لمعرفة وبحوزتهم جميعاً أدوات حادة واشتركا جميعاً في إرغامه على خلع كامل ملابسه وكشف عورته وتصويره وهو على هذه الحال بنية ابتزازه والحصول على مبالغ نقدية منه وتركوه بعد سلب ما بحوزته من نقود وأوراق وتوقيعه على أوراق بيضاء وبالنتيجة قدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

وبالتدقيق وجدت المحكمة أن وقائع هذه الدعوى تتلخص وكما قنعت بها واطمأنت لها انه وبناء على اتفاق مسبق فيما بين جميع المتهمين قامت المتهمة بالاتصال مع المجني عليه وأخبرته بوجود شقه معروضة للبيع وبسعر مفر بداعي السفر وأبلغته أنها موجودة في شارع الجاردنز حيث التقى معها هناك وأبلغته أن الشقة موجودة في منطقة الزهور وركبت معه في سيارته واستدرجته إلى تلك الشقة بناء على الاتفاق مع باقي المتهمين وعندما وصل الشقة شاهد عبارة " الشقة للبيع " ودخل للشقة وكان بداخل الشقة المتهمة والتي ذكرت أن الشقة تعود لها وترغب ببيعها وأثناء وجوده بالشقة وحيث إنه مريض بالسكري طلب ( الدخول للحمام ) حيث دخل إلى الحمام وأثناء وجوده داخل الحمام وعندما قام بفك أزرار بنطلونه وبعد حوالي أقل من دقيقة دخل إليه المتهمون وشخص ثالث وكان المتهم يحمل سكين والمتهمة يحمل شبريه وقاموا بتسليحه كامل ملابسه التي كان يرتديها وقاموا بتصويره وهو عار من الملابس بعد أن تعاركوا معه وقاموا بضربه ، ثم قاموا بتوقيعه على أوراق بيضاء وأخذوا منه مبلغ من المال كما أخذوا هاتفه وساعته الشخصية ، ثم قام المتهم بأخذ مفتاح سيارته وذهب إليها وأخذ ملف منها ، ثم أعادوا له ملابسه وسمحوا له بالمغادرة ، وبعد أن غادر الشقة قدم الشكوى وجرت الملاحقة وقد تعرف المجني عليه على المتهمين لدى الشرطة والمدعي العام .

وبتطبيق القانون على الوقائع المادية التي قارفها كل من المتهمين  
تجاه المجني عليه  
والمتمثلة بقيامهما باستدراجه

إلى شقة في منطقة الزهور بحجة عرضها للبيع وبسعر مغري بداعي السفر من أجل ابتزازه وسرقة بعد تصويره وهو عارٍ من الملابس من قبل المتهمين بعد الاتفاق معهما على ذلك .

فإن هذه الأفعال من جانب المتهمين تشكل سائر عناصر وأركان جنائية التدخل بهتك العرض طبقاً للمادتين ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ وبدلالة المادة ١/٣٠١ أ من ذات القانون الأمر الذي يستوجب تجريمهن بهذه التهمة .

كما أن الأفعال المادية التي قارفها كل من المتهمين تجاه المجني عليه المتمثلة بقيامهما بتشليحه كامل ملابسه تحت التهديد بواسطة أدوات حادة ثم قيامهما مع شخص ثالث بتصويره وهو عارٍ من الملابس .

هذه الأفعال تشكل سائر عناصر وأركان جنائية هتك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٦ وبدلالة المادة ١/٣٠١ أ من ذات القانون لارتكابها من قبل أكثر من شخص في التغلب على مقاومة المجني عليه .

حيث إن هذه الأفعال استنطالت إلى أماكن العفة لدى المجني عليه وخذشت عاطفة الحياء العرضي لديه ، حيث انكشف كامل جسمه على المتهمين والشخص الثالث وبانت عورته عليهم والتي يحرص كل إنسان على حمايتها وصونها والذود عنها الأمر الذي يستوجب تجريمهما بهذه الجنائية .

وحيث ثبت قيامهما بحمل وحياسة أدوات حادة فإنه يتعين إدانتهم بجنحة حمل وحياسة أداة حادة طبقاً للمادة ١٦ عقوبات .

وعليه ولكل ما تقدم وسنداً لبيانات النيابة العامة المقدمة في هذه الدعوى والتي لم يثبت عكسها أو ما يدحضها قررت المحكمة ما يلي :

١. عملاً بأحكام المادة ١٥٥ عقوبات إدانة كل من المتهمين  
بجنحة حمل وحياسة أداة حادة وعملاً بالمادة ١٥٦ من ذات  
القانون الحكم على كل واحد بالحبس لمدة شهر والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم  
ومصادرة الأدوات الحادة .

٢. عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم كل من  
المتهمين  
بجناية هتك العرض طبقاً  
للمادة ١/٢٩٦ عقوبات وبدلالة المادة ١/٣٠١ من ذات القانون .

٣. عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم كل من  
المتهمتين  
بهتك العرض طبقاً للمادتين ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ عقوبات وبدلالة المادة ١/٣٠١ من ذات  
القانون.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة ما يلي :

١. عملاً بأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات الحكم على كل من المجرمين  
بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات  
والرسوم .  
وعملاً بأحكام المادة ١/٣٠١ عقوبات إضافة ثلث العقوبة المحكوم بها لتصبح وضع  
كل واحد بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات وأربع أشهر والرسوم .

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عن المجرمين مما تعتبره المحكمة من الأسباب  
المخففة التقديرية وعملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة المحكوم بها كل من  
المجرمين لتصبح وضع كل واحد بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين وثمانية أشهر  
والرسوم .

٢. وعملاً بأحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ عقوبات الحكم على كل من المتهمتين

بوضعها بالأشغال الشاقة المؤقتة

لمدة سنتين وثمانية أشهر والرسوم .

وعملاً بأحكام المادة ٣٠١/١ أ عقوبات إضافة لثالث العقوبة المحكوم بها المتهمين لتصبح وضع كل واحد بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات وست أشهر وعشرين يوماً والرسوم .

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عن المجرمتين ، مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية .

وعملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة إلى النصف لتصبح وضع كل واحدة بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنة وتسعة أشهر وعشرة أيام والرسوم .

٣. عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرمين كل من وهي وضعها بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين وثمانية أشهر والرسوم ومصادرة الأدوات الحادة .

و عن أسباب الطعن التمييزي :  
عن السبب الأول نجد إن التمييز مقدم من الطاعة

لأول مرة وتدعى أن لديها بينات ودفوع حرمت من تقديمها وهي غير مجبرة على تقديم معذرة مشروعة في هذه المرحلة تبرر غيابها عن المحكمة وفقاً لأحكام المادة ٤/٢٦١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستوجب نقض القرار المطعون فيه من جهتها وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإتاحة الفرصة لها لتقديم بيناتها ودفوعها إن وجدت .

أما بالنسبة للطاعة فنجد إنها حضرت جلسة المحاكمة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١١ وأدخلت بالمحاكمة وكررت أقوالها السابقة بأنها غير مذنبه وليس لديها بينات دفاع وطلبت إعلان براءتها .

وبالتالي لم تحرم من تقديم أية بينات مما يستوجب رد الطعن فيما يتعلق بإجراء محاكمتها في الجلسة الأخيرة بمثابة الوجيه .

#### وعن السببين الثاني والثالث :

وعن كون أن القرار جاء قاصراً في التعليل والتسبيب ومشوباً بفساد التعليل من جهتها.

وفي ذلك نجد إن محكمة الجنايات الكبرى بصفتها محكمة موضوع وقانون وفقاً لأحكام المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لها مطلق الصلاحية في استخلاص واقعة الدعوى وتطبيق حكم القانون عليها ولا معقب لمحكمتنا عليها في ذلك ما دام أن استخلاصها لواقعة الدعوى وتطبيق حكم القانون عليها استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وله أصل ثابت في أوراق الدعوى وبيناتها .

#### وبتطبيق القانون على الواقعة التي قارفتها المميز؛ تجاه المجني عليه

المتمثلة بقيامها باستدراجه إلى شقه في منطقة الزهور بحجة عرضها للبيع وبسعر مغرٍ بداعي السفر من أجل ابتزازه وسرقته بعد تصويره وهو عارٍ من الملابس من قبل المتهمين فايز وتيسير بعد الاتفاق معها .

يشكل بالتطبيق القانوني من جهتها سائر أركان وعناصر جناية التدخل بهتك العرض طبقاً للمادتين ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ وبدلالة المادة ١/٣٠١ من ذات القانون .

وحيث طبقت المحكمة القانون تطبيقاً سليماً على هذه الواقعة فنحن نفرها على صحة وسلامة ما توصلت إليه تجاه المميز مما يجعل من أسباب الطعن المقدمة منها مستوجبة الرد .

لماذا نقرر ما يلي :

١. رد الطعن التمييزي المقدم من الطاعنة المطعون فيه .
٢. نقض القرار المطعون فيه في مواجهة المميزة وإتاحة الفرصة لها لتقديم بيناتها ودفعها إن وجدت ومن ثم إصدار القرار المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٢٧ ربيع الأول سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٨/١/٢٠١٤ م.

القاضي المترنس

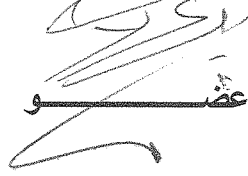


عضو



عضو

عضو



رئيس الديوان



دقق / ف. أ.



lawpedia.jo